



نرتقي بالفرد .. نرتقي
بالمجتمع ..

كلمة

سعادة الاستاذة فائقة بنت سعيد الصالح
وزيرة التنمية الاجتماعية

في المؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية لما بعد
2015

13-16 يوليو 2015

أديس ابابا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة،،

في البدء يطيب لي أن أتقدم بأسمي وأسم مملكة البحرين بأسمى آيات الشكر والتقدير لحكومة وشعب أثيوبيا الصديق على حفاوة وحسن الاستقبال الذي حظي به وفد بلادي، كما نتقدم بالتهنئة للحكومة الأثيوبية على حسن الإعداد والتنظيم للمؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية.

كما يسعدني أن أشارك في هذا المؤتمر الهام بعد أن مثلت بلدي مملكة البحرين في اجتماعات المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي عقد منذ أيام قليلة في نيويورك، حيث عرضنا "وثيقة البحرين" المنبثقة عن الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي استضافته مملكة البحرين في مايو الماضي برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، والذي ناقش العديد من القضايا الملحة والمتعلقة بالتنمية المستدامة على المستوى العربي. وتم طرحها وتوصيلها إلى المجتمع الدولي من خلال مملكة البحرين، وكان أبرزها ما أكدت عليه الوثيقة طواعية وعالمية وشمولية أجندة التنمية

لما بعد عام 2015 وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وأهمية دور البيئة الدولية التمكينية المناسبة في دعم جهود دول المنطقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ولمختلف القيم الدينية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية للدول، واحترام جميع حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

السيد الرئيس،،،

أن هذا المؤتمر الذي سيكون دون شك علامة فارقة في الجهود العالمية المتعلقة بتوفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، آملي أن نخرج منه بنتائج واضحة وصيغ محددة لتمويل تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ذات نفع ومردود إيجابي، وأن يتم الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في تنفيذ التزامات أجندة التنمية لما بعد 2015.

السيد الرئيس،،،

يقتضي الواقع العالمي وتحديات التنمية اليوم أن تكون أجندة التنمية المقترحة أكثر طموحاً وترابطاً من سابقتها، بالإضافة لرسم رؤية إنمائية أكثر شمولاً ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، ونظراً لأن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المقترحة تشجع كل

دولة على إنهاء الفقر وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة بطريقة مستدامة، فإن هذه الأهداف لن تتحقق بالعمل بالطريقة المعتادة. ولتلبية الاحتياجات الاستثمارية لأهداف التنمية المستدامة، سيحتاج المجتمع الدولي إلى إحداث تحول نمطي لنقل المناقشات من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى استثمارات مختلفة ومتنوعة. وأن التنفيذ الفعال لأجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 تتطلب اعتماد نهج متكامل يشمل خيارات التمويل المختلفة العامة والخاصة، الوطنية والإقليمية والدولية، والتقليدية والمبتكرة، والتأكيد على دور المؤسسات المالية والجهات المانحة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في عمليات التمويل.

يتمثل الهاجس الدولي في تدفقات الأموال العامة، بما في ذلك التدفقات التقليدية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والتي لن تكون كافية لتلبية جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015، لذا يجب أن تستكمل مع توفير تدفقات خاصة، يجب أن تكون الاهتمامات التنموية مؤدية إلى جذب الاستثمارات في المناطق التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية بشرط أن يكون العائد منها مجزياً وجاذباً لرأس المال.

وأود الإشارة في هذا الشأن إلى أن مملكة البحرين قد ساهمت في تطور الصيرفة الإسلامية عن طريق استحداث أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة

الإسلامية كالصكوك لأجل مختلفة بحيث ساعدت هذه المنتجات على توفير التمويل سواء للقطاع العام أو الخاص. وتم التوسع في استخدام تلك الأدوات في السنوات الماضية بشكل كبير على المستوى العالمي، حيث قامت البنوك الأجنبية بالمشاركة في هذه الإصدارات بما وفر تنوع في أدوات التمويل، إضافة إلى وسائل التمويل التقليدية. وقد تم استخدام العديد من هذه الأدوات في مملكة البحرين في تمويل مشاريع البنية الأساسية وقطاع الإسكان وبعض المشاريع الصناعية. ومع زيادة الطلب على الصيرفة الإسلامية على المستوى الإقليمي والعالمي أصدر مصرف البحرين المركزي نظاماً متكاملًا للمعايير المصرفية المطلوبة للحفاظ على جاهزية المؤسسات العاملة في هذا القطاع وتوافقها مع متطلبات المعايير المصرفية العالمية

السيد الرئيس،،،

أن مملكة البحرين، قد ظلت وما تزال تساهم في دعم الجهود التنموية الدولية عن طريق تقديم الدعم الثنائي وفي إطار منظمات الأمم المتحدة وصناديق التنمية العربية، حيث ساهم هذا الدعم في تحقيق العديد لما تسعى إليه الدول الشقيقة والصديقة.

ختاماً، أود أن أكرر شكري وتقديري للقائمين على الإعداد لهذا المؤتمر وتمنياتي بأن يخرج بنتائج تسهم في تحقيق الأهداف السامية المنشودة لتحقيق المزيد من الخطوات الإيجابية في ملف التنمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،